



مفهوم النهوض الاقتصادي في اقتصاديات التنمية ومدى ملائمته لواقع الاقتصاد الجزائري.

**The concept of economic emergence in the economics of
development; and its suitability to the reality of the Algerian
economy.**

ط.د/ سلامات عقيلة¹ د/ داحي عمار²

¹ جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر salamatakila@gmail.com

² جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر Dahi_amar@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/03/04

تاريخ الاستلام: 2018/02/07

المخلص :

نهدف من خلال هذا المقال إلى توضيح المفاهيم فيما يتعلق بمسألة النهوض الاقتصادي، حيث يبقى الهدف الأساسي للاقتصاديات النامية هو الاقتراب اقتصاديا من الدول الغنية، ولذلك من المهم جدا دراسة طبيعة العلاقة بين مفهومي النهوض الاقتصادي والتنمية. بالنسبة للجزائر، فإننا نحاول الإحاطة بهذه المفاهيم بشكل يسمح لنا ببناء منطقية لاستراتيجية التنمية التي من شأنها تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة التحديات المتعلقة بالوصول إلى نمو دائم وتحقيق التنمية المستدامة. **الكلمات المفتاحية:** نهوض اقتصادي، اقتراب اقتصادي، اقتصاد التنمية، مؤشر قياس النهوض الاقتصادي، اقتصاد جزائري.

Abstract :

The article aims at clarify the meaning of the concept of economic emergence. It is also important to be aware that the true objective of developing nations is fueled by the desire to converge towards the developed ones. It is therefore important to study the relationships linking the concept of economic emergence and development.

With Algeria; we tried to obtain a consensus on the understanding of the concepts in order to better fit into a logic of development strategy in the face of the stakes of achieving sustained economic growth and promoting sustainable development.

Key words: economic emergence, convergence, ISEME, Algerian economy, economic development.

JEL classification codes: G14, 54P

تصنيف JEL : G14.54P

مقدمة.

يتجلى القصور التحليلي لمفهوم التنمية أساسا من خلال اتخاذ مختلف الأمم لمبدأ الاقتراب الاقتصادي واللاحق بالدول المتقدمة كهدف يرجى الوصول إليه، في حين أن هذا المبدأ شكل في حد ذاته وعلى امتداد التاريخ الاقتصادي المعاصر ميدانا مهما للنقاش، كما أن الوصول إلى نتيجة مهمة لهذا النقاش لا يبدو ممكن التحقيق في الأفق القريب على الأقل، من جهة أخرى، فإن النقاش يدفع منذ زمن طويل باتجاه نفس المجموعة من الدول النامية التي يطلق عليها مصطلح "الدول الناهضة"، والتي تتميز بميول قوية نحو الاقتراب الاقتصادي في توجهاتها وآفاقها.

بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية (من بينها الجزائر)، فإن فشل كل من السياسات العمومية، وسياسات التعديل الهيكلي، بالإضافة إلى فشل الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحرير المبادلات الخارجية في إطار قيود العولمة، يفسر بشكل واضح ضرورة وجود معيار جديد للتنمية.

من هنا تبرز أهمية العلاقة بين مفهوم النهوض الاقتصادي والتنمية بالنسبة للدول التي تعاني من تأخر اقتصادي وتنموي، حيث كان لمفهوم النهوض الاقتصادي مساهمة كبيرة في نظرية التنمية، وذلك بالرغم من وجود اختلاف مهم بين المفهومين، فمفهوم التنمية يعكس التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تخلق مناخا ملائما للنمو الاقتصادي، أما النهوض الاقتصادي مع عدم وجود مفهوم دقيق وواضح له، فهو يعكس رؤية نظامية تأخذ بعين الاعتبار المعايير الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية اللازمة لتحقيق "القوة الاقتصادية" في بيئة عالمية متقلبة، وتندرج هذه الرؤية ضمن ديناميكية وطنية ودولية، كما تمثل مرحلة انتقال وتحول بين مرحلتي التأخر الاقتصادي والاقتراب من الدول المتقدمة.

في هذا السياق فإن إشكالية النهوض الاقتصادي في الجزائر والدول النامية الأخرى، تقود بشكل لا يدعو للشك إلى مسائل قديمة متجددة تتعلق بمسار (أو مسارات) التنمية، ونظام (أو أنظمة) النمو، والنماذج التمويلية المرافقة لها، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالحوكمة المؤسسية وبناء دولة الحقوق الاقتصادية، وطرق الاندماج في الاقتصاد العالمي. انطلاقا مما سبق، فإننا نطرح الإشكالية الآتية:

كيف يمكن لمفهوم النهوض الاقتصادي أن يأتي بالإضافة المطلوبة فيما يتعلق بالسعي نحو تحقيق التنمية في الجزائر؟
بالإضافة إلى ذلك نطرح الأسئلة التالية:

- كيف يمكن الاستفادة من مفهوم النهوض الاقتصادي في تعويض إخفاقات اقتصاد التنمية على مدى تاريخه الطويل ؟
- كيف يمكن للدول النامية ضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي في مواجهة الاختلالات الحاصلة في بيئة عالمية شديدة التقلب؟
- بالنسبة للجزائر لماذا لم تتوج فرصة تراكم موارد هائلة في مرحلة ما قبل انهيار أسعار المحروقات بتحقيق النمو اللازم لدفع النهوض الاقتصادي؟
- ما هي طبيعة الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في النهوض الاقتصادي والتنمية؟

الفرضيات:

- يعبر مصطلح النهوض الاقتصادي عن مفهوم جوهري في صميم مسألة التنمية الاقتصادية.
- يعكس مفهوم النهوض طرعا أكثر واقعية فيما يتعلق بالتخلص من التأخر الاقتصادي، وذلك على عكس ما جاء في اقتصاد التنمية وفي الطرح الليبرالي.

- بالنسبة للجزائر فإن إعطاء الأولوية المطلقة للحكومة، والنوعية الجيدة للمؤسسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ومختلف الهيئات سيستجيب لمقومات النهوض الاقتصادي، ويساهم في تسريع التنمية.

سنقوم بمعالجة هذه الإشكالية من خلال ما يلي:

1- تشخيص اقتصاد التنمية بين حمائية التنظيم الحكومي وأولوية التنظيم السوقية:

شكل البحث في جذور التأخر التنموي ميدانا لعدة توجهات نظرية مهمة خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حتى أنه نشأ علم قائم بحد ذاته يعرف بـ " علم اقتصاد التنمية "، وقد عرف هذا الأخير على مدى أكثر من سبعين سنة من تاريخه مراحل متباينة. ابتداء من سنوات 1950 وحتى السبعينيات شهد اقتصاد التنمية مرحلته الذهبية، وذلك تماشيا مع صعود الفكر الكينزي أين أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية ترقية إطار التنمية من خلال التحكم الكامل في السياسات الاقتصادية والمالية، لكن انطلاقا من سنوات 1980 تراجع دور اقتصاد التنمية مع تراجع الفكر الكينزي لصالح التوجه اللبرالي للسياسات الاقتصادية والتنموية وبروز دور السوق باعتباره البديل الأمثل لفشل السياسات الكينزية. لكن سنوات 1990 شهدت عودة صعود اقتصاد التنمية، من خلال محاولة إعادة تهيأته وتكييفه بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية الحاصلة.

1-1- أهم النظريات في النمو الاقتصادي والتنمية:

قدم التاريخ الاقتصادي مساهمات نظرية قيمة في النمو الاقتصادي والتنمية أهمها:

1-1-1- النظريات النيوكلاسيكية:

شكل نموذج "Harrod 1939 et Domar 1946" أساسا لكل النماذج الكلاسيكية الحديثة في النمو الاقتصادي والتنمية، حيث يبين هذا النموذج وجود علاقة قوية بين الزيادة في مخزون رأس المال وزيادة حجم الإنتاج (محمد صفوت قابل، 2008)، وحسب هذا النموذج فإن العائق الوحيد أمام تحقيق النمو هو ضعف رأس المال المادي لأن الطلب

موجود، ولذلك فإن الحل يكمن في خلق تراكم رأسمالي قوي من أجل دفع النمو الاقتصادي.

ساهم هذا النموذج في إثراء الأعمال التي قدمها اقتصاديون آخرون على غرار "Solow 1956" الذي قام بإدخال دالة الإنتاج، كما أدخل عوامل أخرى تتعدى رأس المال المادي، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الإنتاجية الكلية لهذه العناصر في تفسير النمو الاقتصادي (صبحي تادرس قريصة، 2010)، حيث تساهم الزيادة في مخزون رأس المال والإنتاجية الكلية للعوامل بشكل متزامن في النمو الاقتصادي، كما يعتبر التطور التقني عاملا خارجيا في هذا النموذج.

1-1-2- نظرية النمو الداخلي:

قدمت عدة نماذج ضمن هذه النظرية أهمها " AK d'Usawa 1965 ; Lucas 1988 ; Romer 1986-1990 ; Aghion ; Howitt 1992" وقد ركزت هذه النظرية على اعتبار التطور التقني عاملا داخليا، وعلى إمكانية الوصول إلى دوال إنتاج ذات مردودية متزايدة بفضل التخصص والاستثمار في المجال العلمي (إسماعيل محمد بن قانة، 2011)، كما تلعب الدولة دورا مهما في ترقية النمو بفضل تقديم الدعم لقطاعات الإنتاج العلمي (البحث والتطوير) من خلال الاستعمال المكثف لرأس المال البشري، ويمكن مساعدة الدول الأقل تقدما في هذا المجال من خلال تحويل التكنولوجيا، وعليه فإنه يجب على الدول النامية أن تعطي أهمية بالغة لرأس المال البشري وفتح اقتصادها على العالم بهدف الاستفادة من المساعدة في مجال التجديد والتكنولوجيا.

1-1-3- نظرية المؤسسات والتحليلات الهيكلية:

يعد كل من " North 1990 ; Williamson 2000 ; Rodrik 2002 ; Acemoglu et Al 2004" من أهم المنظرين "المؤسساتيين" الذين أشاروا إلى أن الأسباب الأساسية للنمو الاقتصادي تكمن في نوعية المؤسسات (هشام محمود الإقداحي، 2009) بما في ذلك التنظيمات الرسمية وغير الرسمية (القيم، القواعد، العادات والتقاليد)، بالإضافة إلى الإطار التنظيمي الذي يوجه النشاط الاقتصادي في البلد المعني.

من جهة أخرى تؤكد التحليلات الهيكلية على تأثير التحولات الهيكلية على النمو الاقتصادي (تغير في تركيبة الطلب، التجارة الخارجية، الإنتاج واستعمال عوامل الإنتاج في رفع الدخل الفردي) بالإضافة إلى:

- إعادة توطين رأس المال والعمل من الزراعة إلى قطاعات ذات إنتاجية أكبر،
- زيادة الصادرات يمثل عاملا مهما في النمو في الدول النامية،
- تأثير تدفق رؤوس الأموال الأجنبية مهم في تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تأثيره على الصادرات والاستثمار.

شكلت هذه النظريات دليلا مهما لأصحاب القرار في الدول النامية فيما يتعلق بالاستراتيجيات المنهجية من أجل تحقيق التنمية والتخلص من التأخر الاقتصادي، لكن التحدي الأكبر يبقى في حالة الشك حول امتلاك هذه الدول للقدرة والإمكانيات للحاق بالدول الغنية.

1-2- إخفاق استراتيجيات التنمية القائمة على الدور الحمائي للدولة:

ارتكزت الاستراتيجيات الأولى التي وضعها اقتصاد التنمية خلال سنوات 1950 وحتى 1970 على رفض التنظيم السوقي وأولوية الدور الحمائي للدولة.

فقد تميزت سنوات 1950-1960 بصعود الفكر الكينزي الذي شكل منطلقا لكثير من منظري اقتصاد التنمية، حيث اعتبر Gunnar Myrdal أن مؤسسات الدولة الحامية ساهمت في دفع عجلة التنمية في عدد من الدول الآسيوية، كما أن السوق هو سبب التأخر التنموي، حيث أن الكثير من الدول النامية المتدخلة في التجارة الدولية تعاني من تخصص صادراتها في المواد الأولية التي تعاني من تدهور شروط التبادل لأن الآليات السوقية لتحديد الأسعار تعكس هيمنة الدول المصنعة "دول المركز" على الدول النامية "دول المحيط" مما أدى إلى إفقار الدول المتدخلة في المبادلات الدولية لأن أسعار المنتجات المباعة للدول المتقدمة تتدهور مقارنة بأسعار السلع التي تشتريها هذه الدول

(التبادل غير العادل على مستوى السوق العالمي)، وهو ما يعيق سعيها نحو التنمية والنهوض الاقتصادي (Philippe Deubel , 2008).

لكن استراتيجيات التنمية التي تتميز بـ " الذاتية المركزية" والتي تم مباشرتها في الدول النامية على أساس التدخل القوي للدولة ودون اللجوء إلى السوق الخارجي عرفت تراكما للفشل تواصل حتى سنوات 1980 ، وهنا وجدت معظم هذه الدول نفسها في وضع معاكس لذلك الذي كانت تبحث عنه (تبعية تكنولوجية ومالية كبيرة تجاه السوق العالمي) ما أدى إلى ارتفاع مستوى الديون الخارجية، وانتهى الأمر بدخول هذه الدول في أزمة خانقة عرفت بـ "أزمة الدين" ابتداء من سنة 1982، انطلقت من المكسيك لتشمل أغلب دول أمريكا اللاتينية ودول نامية أخرى.

1-3- أزمة النموذج السوقي للتنمية وفشل تعويض السوق لدور الدولة:

أدى فشل إستراتيجيات التنمية القائمة على الذاتية المركزية إلى تهيئة المجال لصعود نموذج جديد للتنمية يقوم على اللجوء للسوق والحد من دور الدولة في الاقتصاد. فقد دفعت أزمة الديون التي عرفتها الدول النامية خلال سنوات 1980 المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى تهيئة نموذج جديد للتنمية يتمحور حول فكرة أن التدخل القوي للدولة هو السبب الذي أدى إلى التأخر التنموي في هذه الدول، ولذلك ربطت المؤسسات المالية عملية منح القروض باحترام مجموعة من المعايير جمعت فيما يعرف بـ "توافق واشنطن" ، وتطبيق سياسات التعديل الهيكلي انطلاقا من 1990، لكن سياسات التعديل الهيكلي أدخلت العديد من الدول في أزمة مالية خطيرة عكست محدودية استراتيجيات التنمية القائمة على التخلي عن التنظيم الحكومي، فبالرغم من النجاحات التي حققتها بعض الدول في سنوات 1980 مثل الشيلي والبلدان الآسيوية حديثة التصنيع (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغفورا) فإن أغلب الدول التي طبقت سياسات المؤسسات المالية الدولية بصرامة تامة لم تشهد النجاح التنموي الموعود، ولذلك واجهت سياسة التعديل الهيكلي انتقادات لازعة، فقد رأى Joseph Stiglitz أن هذه السياسات أدت إلى تحطيم اقتصاديات الدول الضعيفة ، إذ أن أوضاعها لا تتحمل

مثل هذا النوع من "العلاج بالصدمة" لأنها لا تملك المؤسسات السياسية والاجتماعية اللازمة لإرساء الليبرالية الاقتصادية والتنظيم السوقي، والقادرة على مقاومة المنافسة على مستوى السوق العالمي (Philippe Deubel , 2008)، حيث أدت هذه السياسات إلى اختلالات مالية خطيرة على مستوى هذه الدول التي أصبحت معرضة إلى حركات عنيفة لرؤوس الأموال الدولية على غرار المكسيك 1995، جنوب شرق آسيا 1997، البرازيل 1999 ، الأرجنتين 2002.

2- النهوض الاقتصادي كروية جديدة لاقتصاد التنمية والاقتراب الاقتصادي:

لم تعد المقاربات النظرية المعتادة للتنمية قادرة على مواكبة التغيرات الحاصلة على مختلف الأصعدة، حيث أن تجارب بعض الدول التي كانت "أقل تقدما" وتمكنت من تحقيق قفزات اقتصادية هائلة، أصبحت مرجعا واقعيا وملموسا يمكن تعميمه إلى أبعد الحدود، حتى أنه يمكن أن يصل إلى حد إحلال مصطلح جديد يبدو أكثر تجانسا مع التغيرات الحاصلة، ألا وهو مصطلح "النهوض" محل المفهوم القديم "التنمية".

2-1- إشكالية الاقتراب الاقتصادي بين الدول المتأخرة والدول المتقدمة اقتصاديا:

شكل ميدان الاقتراب الاقتصادي منذ زمن طويل ورشة مهمة للنقاش الاقتصادي، حيث وضعت عدة مقاربات في هذا المجال، تدور حول فكرة رئيسية، وهي أن الاقتراب الاقتصادي يحدث إذا كان البلد المتأخر ينمو بشكل أسرع من الدول المتقدمة، على وجه يؤدي إلى تقارب مستويات الدخل الفردي، وبعبارة أخرى يحدث الاقتراب الاقتصادي إذا كان الفارق في الدخل الفردي بين مجموعة من الدول يتناقص عبر الزمن (Marcel Mbloula , 2011).

لكن فكرة الاقتراب الاقتصادي بقيت تتأرجح بين نظرة كلاسيكية متشائمة ترى أن النمو يقوم على فرضية الإنتاجية المتناقصة، كما أن ديناميكية هذا النمو تركز على مستوى التراكم الرأسمالي، وبين رؤية نيوكلاسيكية تؤكد على أن فكرة الاقتراب الاقتصادي تتعدى فكرة النمو الاقتصادي القوي، ولا يمكن أن تتحقق إلا في الدول التي تتمكن من تحقيق

مجموعة من الشروط الأساسية تعلق بـ) نسب الادخار، النمو الديمغرافي، رأس المال البشري، الانفتاح الاقتصادي، الوصول للتكنولوجيا، نوعية السياسات العمومية)، والتي تجعل النمو الاقتصادي مستديم .

بتوفر الشروط السابقة يمكن الوصول بمعدلات النمو إلى مستويات معينة، ويمكن تفسير الفوارق في معدلات النمو من خلال تطبيق "آلية انتقالية"، حيث أن شروط الانطلاق مختلفة، كما أن مردودية رأس المال مختلفة أيضا، وهو ما يعني أن التراكم الرأسمالي يمكن أن يكون أكبر في بعض الدول مقارنة بدول أخرى ونفس الأمر بالنسبة للنتائج الداخلي الخام الفردي، ومع الوقت تتلاشى هذه الفوارق بين الدول وهو ما يتطابق مع نموذج "Solow" الذي أوصى بضرورة نمو الدول الفقيرة بشكل أسرع من الدول الغنية، على وجه يؤدي إلى الاقتراب الاقتصادي على المدى الطويل (Nathalie Avallone, Françoise Nicolas, 2003).

إذا قمنا بكتابة معدل النمو في اقتصاد معين بناء على تصور "Solow" كما يلي:

$$\ln[Y_{i,t+T}/Y_{i,t}]/T = \alpha + \beta \ln(Y_{i,t}) + \varepsilon_{i,t}$$

$Y_{i,t}$: الدخل الفردي الحقيقي في البلد في t و T سنة معينة

يمكن تمييز ثلاثة أشكال للاقتراب الاقتصادي (Nathalie Avallone, Françoise Nicolas, 2003):

• **الاقتراب المطلق β** : يعبر عن المعنى الضيق للاقتراب الاقتصادي ويعرف على

أنه الوضعية التي تكون فيها كل الاقتصاديات متشابهة، ويكون نمو الدول الأكثر فقرا أكبر من نمو الدول الغنية على وجه يجعل كل هذه الدول تصل إلى نفس المستوى من التنمية على المدى الطويل حيث يكون المعامل β في المعادلة السابقة سالبا.

• **الاقتراب σ** : وهو نتيجة للاقتراب المطلق لأنه يؤدي إلى ملاحظة انخفاض في

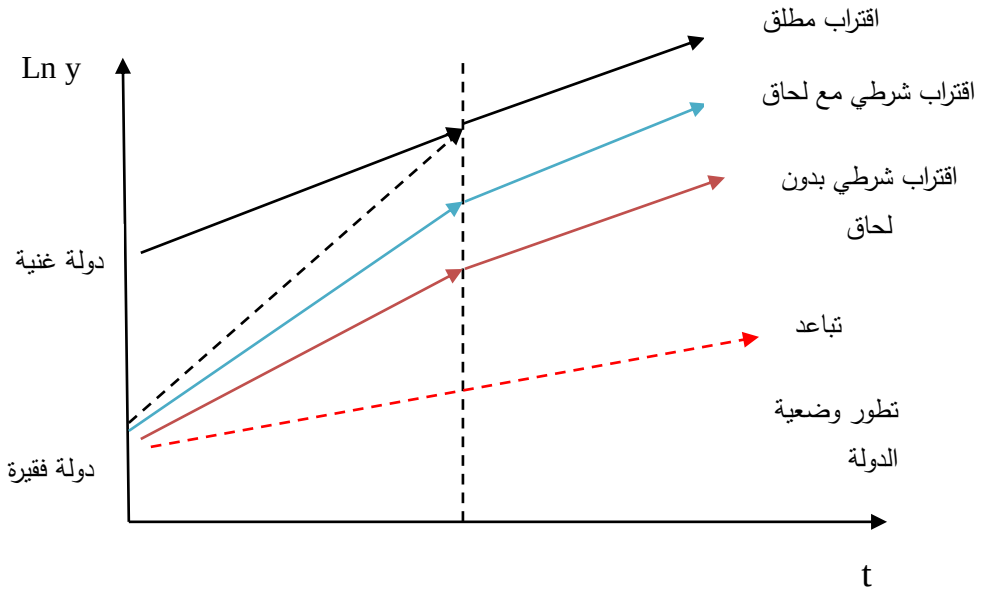
تشتت مستويات الدخل في عينة من البلدان عبر الزمن على وجه يؤدي إلى

انخفاض التباين في مستويات الدخل الفردي في هذه الدول $\sigma_{T+t}^2 < \sigma_t^2$ (الانحراف المعياري الخاص بالدخل).

- **الاقترب الشرطي:** يقوم على أفكار نموذج "Solow" ويتضمن اقتراب اقتصاد معين من مستواه التوازني على المدى الطويل بشكل مستقل مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الشروط الهيكلية X_t (مؤشر المتغيرات المؤثرة على النمو) للبلد المعني، مع معامل β سالب.

$$\text{Ln}[Y_{i,t+T}/Y_{i,t}]/T = \alpha + \beta \text{Ln}(Y_{i,t}) + \gamma \text{Ln}(X_{i,t}) + \varepsilon_{i,t}$$

الشكل 1. الأشكال المختلفة للاقتراب الاقتصادي



Source: Nathalie Avallone, Françoise Nicolas(2003), Théorie de la croissance, Les leçons pour les pays en développement, Revue sélective de la littérature théorique et empirique, Économie internationale, N° 2003-75/EI, p5

بالنسبة للدول التي تعرف ديناميكيات نمو غير متجانسة، ومن أجل تجاوز هذه المعضلة قدم الفكر الاقتصادي حلا يتمثل في فكرة تجمع مجموعة من الدول في شكل تكتلات "Clubs" مع التركيز على خلق ديناميكية نمو متجانسة، حيث يظم كل تكتل مجموعة من الدول التي تتميز بنفس الوضع التوازني (Hakim Ben Hammouda, Mustapha) (Sadni Jallab, René Sandretto, 2010)، ويمكن التأكيد على نجاعة فكرة التكتلات من خلال تجربة الدول الناشئة (الناهضة) التي انفصلت عن مجموعة الدول السائرة في طريق النمو وتمكنت من تحقيق ديناميكية اقتصادية كبيرة.

2-2- مفهوم النهوض الاقتصادي كمعيار لتحقيق التنمية:

جاء بروز مصطلح النهوض الاقتصادي في جانب كبير منه كنتيجة لصعود العولمة، حيث يتبنى هدفا أساسيا هو تحقيق الاقتراب من كيان اقتصادي معين يؤخذ كمرجع لتحقيق ذلك.

وقد ظهر مصطلح "النهوض الاقتصادي" مع صعود العولمة بشكل موازي لمصطلح "الإقلاع الاقتصادي" الذي جاء به "Rostow" في بداية الستينيات كتعبير عن نقطة التحول التي تجعل بلد معين ينتقل من حالة التأخر التنموي وضعف النمو إلى حالة النمو القوي والتنمية المستدامة.

ويعكس هذا المفهوم رؤية نظامية تأخذ بعين الاعتبار المعايير الاقتصادية والسياسية، والإستراتيجية التي تدرج ضمن ديناميكية وطنية ودولية ملائمة للانطلاق في سيرة مستقبلية للاقتراب اقتصاديا من الدول المتقدمة، والتي يجب على كل دولة أخذها بعين الاعتبار في إستراتيجيتها التنموية (Jean-Louis Thiébault, 2011). كما يؤكد على هدف "القوة الاقتصادية" في بيئة عالمية متقلبة، مع إعادة تعريف دور الدولة من خلال تدخلها كفاعل استراتيجي قادر على تفعيل ديناميكية تنموية ناجعة.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف "البلدان الناهضة" على أنها تلك البلدان السائرة في طريق النمو، التي لم تعد جزءا من البلدان الأقل تقدما ولا من البلدان "حديثة التصنيع"، ويمكن التعرف على هذا النوع من البلدان من خلال هياكلها التي تكون على درجة عالية

من التعقيد، خاصة ما يتعلق بتنويع الاقتصاد، وقطعية المجتمع مع النموذج القديم، والتميز بمعايير جديدة (William Bolouvi, Kodzo Hevi, Demebia) (Wonegou, 2015):

-معايير نوعية، تتمحور حول التغيرات الهيكلية التالية:

- التجديد القانوني والمؤسسي،
- الانتقال من نموذج إنتاج زراعي إلى نموذج إنتاج صناعي،
- الانفتاح على السوق العالمي للمنتجات والخدمات وبالتالي الانفتاح على التدفقات الدولية لرؤوس الأموال.

- معايير كمية، حيث تتميز بما يلي:

- مستوى الناتج الداخلي الخام في هذه الدول أقل من الدول المتقدمة،
- وجود نمو اقتصادي قوي وسريع،
- ميل المستوى المعيشي والهياكل الاقتصادية للاقتراب من نفس المستويات الموجودة في الدول المتقدمة.

إذن فإن النهوض يعني تحقيق البلد الذي هو في حالة تأخر تنموي قفزة نوعية وكمية كبيرة، تمكنه من الخروج من مجموعة الدول الأقل تقدما والالتحاق بمجموعة الدول التي تمكنت من تحقيق التنمية الشاملة.

بناءا على ذلك فقد ساهم مفهوم النهوض الاقتصادي في إثراء نظرية التنمية، حيث يبقى الهدف المنشود من الدول التي تعاني من تأخر اقتصادي منذ زمن طويل وحتى الآن، هو البحث عن سبل اللحاق والاقترب الاقتصادي من الدول الغنية، وقد شكل هذا الموضوع ورشة مهمة للعمل في ميدان التنمية خلال سنوات طويلة عبر التاريخ الاقتصادي المعاصر.

2-3- إشكالية مدى واقعية وفعالية قياس مستوى النهوض الاقتصادي:

2-3-1- قياس مستوى النهوض الاقتصادي من خلال بناء "مؤشر مركب للنهوض الاقتصادي (ISEME)":

انطلاقا من المفهوم السابق وضعت بعض الدراسات مؤشرا لقياس النهوض الاقتصادي يدعى "المؤشر المركب للنهوض الاقتصادي ISEME" حيث يأخذ ثلاثة مؤشرات بعين الاعتبار هي:

- مؤشر الناتج الداخلي الخام الحقيقي (الذي يسمح بتقدير الثروة الوطنية)،
- مؤشر الاستثمار،
- مؤشر الصادرات.

انطلاقا من هذه المؤشرات تم وضع مؤشر مركب للنهوض الاقتصادي وفق المعادلة الآتية (Moubarack Lo, 2008):

$$ISEME = 0,3*(Indice PIB) + 0,34*(Indice Investissement) + 0,36*(Indice exportations)$$

حيث تم احتساب معاملات المؤشر المركب لقياس النهوض الاقتصادي باستعمال طريقة تحليل المكونات الأساسية (ACP).

* مؤشر الناتج الداخلي الخام الحقيقي (Indice PIB) : يشمل معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي لكل فرد، ومعدل النمو مقارنة بمستوى التضخم.

*مؤشر الاستثمار (Indice Investissement) : يضم التدفق المتوسط للاستثمار الأجنبي المباشر لكل فرد خلال فترة زمنية معينة، متوسط الاستثمار في الكيلومتر المربع خلال فترة زمنية معينة، نسبة الاستثمار إلى الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى ديناميكية الاستثمار وتوقعات المستثمرين للأرباح المستقبلية.

*مؤشر الصادرات (Indice exportations): يحسب انطلاقا من نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج الداخلي الخام، نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات، بالإضافة إلى مستوى تنويع الاقتصاد، تركز الأسواق، درجة الانفتاح . ويمكن تصنيف الدول حسب قيمة ISEME إلى أربعة مجموعات (Moubarack ,2008):

- بلدان بعيدة عن النهوض الاقتصادي $ISEME < 0,250$ ،
- بلدان قريبة من النهوض الاقتصادي $0,250 < ISEME < 0,500$ ،
- بلدان ناهضة $0,500 < ISEME < 0,650$ ،
- بلدان ما بعد النهوض الاقتصادي (بلدان حديثة التصنيع) $ISEME < 0,650$.

لكن الكثير من التحاليل الاقتصادية أظهرت أن الاعتماد على هذا المؤشر وحده في تحديد مستوى النهوض الاقتصادي لا يعد كافيا، حيث يرى سمير أمين أن النهوض الاقتصادي لا يقاس لا بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام ولا بالمستوى المرتفع للصادرات خلال مدة زمنية طويلة، ولا حتى بنصيب الفرد من الدخل الوطني كما يذهب إلى ذلك البنك العالمي، لأنه وعلى هذا الأساس فإن الدول التي تعتمد على الصناعات الاستخراجية (المعادن والمحروقات)، يمكنها أيضا تحقيق معدلات نمو سريعة، لكن ذلك لا ينعكس بالضرورة على إنتاجية القطاعات الأخرى، وتعد دول الخليج، فنزويلا، الغابون والجزائر وغيرها خير مثال على ذلك.

وعليه فإن قياس النهوض الاقتصادي يجب أن يركز على "النظام الإنتاجي" الذي يشمل المؤسسات الإنتاجية وفروع الإنتاج المتشابكة فيما بينها، كما أن تنافسية النظام الإنتاجي ترتبط بعوامل اقتصادية واجتماعية متنوعة، ولذلك يجب أخذ مؤشرات أخرى بعين الاعتبار أهمها(Tchana Senguet sylvie A, 2011):

- مؤشر التنمية البشرية IDH الذي يأخذ بعين الاعتبار معايير مختلفة مثل المتوسط العمري ومستوى التمدرس،
- مؤشر التنافسية الشاملة GCI ويضم ثمانية ركائز هي : المؤسسات العمومية، البنى التحتية، الإطار الاقتصادي الكلي، القطاع الصحي والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتكوين، كفاءة السوق، القدرات التكنولوجية، وضع الصناعة المحلية،
- مؤشر مناخ الأعمال « Doing Business » ويأخذ بعين الاعتبار عدة معايير مثل التكلفة والوقت اللازم للإجراءات المتعلقة بخلق مؤسسة اقتصادية، تسجيل حقوق الملكية، التشريع الخاص بالعمل، سهولة الحصول على القروض، النظام الجبائي، حماية الاستثمار، مستوى المساهمة في التجارة الدولية،
- مؤشر الحوكمة، ويضم ستة مؤشرات هي : حرية التعبير والمسؤولية، الاستقرار السياسي، كفاءة الدولة، نوعية الإطار التنظيمي، وضعية الحقوق، ومكافحة الفساد.

2-3-2- مزايا قياس مستوى النهوض الاقتصادي باستعمال المؤشرات السابقة:

- يسمح قياس مستوى النهوض الاقتصادي بشكل منتظم وعلى فترات زمنية متعاقبة بتحقيق العديد من المزايا أهمها:
- يسمح بالتقييم الحقيقي لمدى كفاءة الدول في مساعيها لتحقيق التنمية الشاملة،
 - يسمح لكل دولة بإجراء تشخيص ذاتي لوضعية النهوض، من خلال تحليل مختلف المؤشرات السابقة لقياس النهوض، بما يمكنها من تحديد العوامل التي يجب أن تمنحها الأولوية في بذل المزيد من الجهود من أجل التقدم إلى الأمام،
 - إن المزج بين المؤشر المركب للنهوض الاقتصادي من جهة ومؤشر التنافسية الشاملة ومؤشر مناخ الأعمال من جهة أخرى يسمح بتقييم الجاذبية والكفاءة الاقتصادية للبلد، ما يساعد على رفع مستويات التشغيل وتحقيق عوائد إضافية،

- كما أن المزج بين المؤشرات السابقة يسمح أيضا بالقياس المزدوج للمدخلات (تحسين بيئة الأعمال) والمخرجات (تحقيق النجاحة فيما يتعلق بتسريع النمو، الاستثمار والصادرات).

3-إمكانيات النهوض الاقتصادي وانعكاساتها على استراتيجية التنمية في الجزائر:

ضيعت الجزائر فرصة تاريخية ثمينة، إذ أنها لم تستطع استغلال الوفرة المالية الضخمة التي تمكنت من تحقيقها من الطفرة البترولية، والتي استمرت لفترة زمنية معتبرة، وتوظيفها بما يتماشى مع تحقيق الأهداف المعلنة، خاصة ما يتعلق بتحسين الأداء الاقتصادي (خارج قطاع المحروقات) وتحقيق التنمية الشاملة، ويعود هذا الفشل إلى غياب النجاحة الاقتصادية رغم تحقيق معدلات نمو عالية في مناسبات كثيرة، ولذلك ونظرا للسياق الصعب الذي يمر به الاقتصاد الجزائري بسبب الأزمة الراهنة، أصبح من الضروري جدا البحث عن معيار جديد لتحقيق التنمية، ولعل ذلك يكمن في استثمار مفهوم النهوض الاقتصادي من أجل الانتقال إلى وضع اقتصادي أفضل، وإعادة بعث المسار التنموي، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال بذل المزيد من المجهودات ومعالجة جوانب القصور على مختلف الأصعدة .

3-1- قراءة في تصنيف الجزائر حسب المؤشر المركب للنهوض الاقتصادي:

وفقا للدراسة التي قام بها الاقتصادي السنغالي (Moubarack Lo, 2008) والتي استهدفت قياس مستوى النهوض الاقتصادي، وأجريت على عينة مكونة من 46 دولة بالاعتماد على معطيات سنة 2003، أسفرت النتائج عن التصنيف الآتي:

3-1-1- الدول البعيدة عن النهوض الاقتصادي: وتضم 14 دولة تقع كلها في القارة

الإفريقية، إضافة إلى بلد عربي واحد هو اليمن، وتتميز هذه الدول بتشوّهات واختلالات عميقة على كل الأصعدة، ما جعل جاذبية اقتصاداتها للاستثمار ضعيفة للغاية وانعكس ذلك بشكل واضح على تدني مستويات النمو، مع عدم القدرة على تنويع الاقتصاد.

3-1-2- الدول القريبة من النهوض الاقتصادي: وتشمل 13 دولة هي الجزائر بالإضافة إلى ثلاث دول عربية (عمان، الأردن، مصر)، ودول أخرى من إفريقيا وآسيا، حيث توصلت الدراسة إلى أنه يتعين على دول هذه المجموعة بذل المزيد من الجهود في عدة ميادين (الناتج الداخلي الخام لكل فرد، الاستثمار، الصادرات) من أجل التمكن من تخطي عتبة النهوض الاقتصادي.

3-1-3- الدول الناهضة: وتضم 16 دولة منها 5 دول إفريقية هي تونس، جزر موريس، بوتسوانا، الرأس الأخضر، المغرب.

3-1-4- الدول ما بعد النهوض: وهي 5 دول تقع في شرق وجنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية، سنغفورا، ماليزيا، الصين، تايلندا) بالإضافة إلى البرتغال، حيث تملك هذه الدول مميزات الدول حديثة التصنيع، وتتمتع بأنظمة إنتاج تكنولوجي تقترب من مثيلاتها في الدول المتقدمة.

بناءً على نتائج هذه الدراسة تم تصنيف الجزائر ضمن مجموعة الدول التي تقع على عتبة النهوض الاقتصادي، في حين صنفت كل من تونس والمغرب كدولتين ناهضتين بالفعل.

جدول 1. تصنيف الجزائر حسب مؤشر ISEME لسنة 2003

المرتبة	المؤشر المركب للنهوض الاقتصادي	مؤشر الناتج الداخلي الخام	مؤشر الاستثمار	مؤشر الصادرات
تونس	0.60	0.57	0.58	0.65
المغرب	0.52	0.47	0.52	0.57
الجزائر	0.46	0.35	0.55	0.47

Source: **Moubarack Lo** (2008), L'émergence économique des nations : Définition et mesure, www.afdb.org, p28 (consulté le 12/04/2017)

لكن ما يجب الإشارة إليه وبغض النظر عن مدى مصداقية المعطيات الإحصائية التي اعتمدت عليها الدراسة، هو عدم تمكن الاقتصاد الجزائري من تخطي عتبة النهوض الاقتصادي رغم مرور مدة زمنية طويلة على هذه الدراسة تجاوزت العشرة سنوات، وهي مدة كافية لتحقيق تغيرات اقتصادية مهمة حسب مفهوم النهوض الاقتصادي، ورغم تحسن قيمة المؤشر بالنسبة للجزائر عند تحديث الدراسة حسب معطيات 2005 حيث قدر بـ 0.54 (Moubarack Lo, 2017)، ومع عدم وجود تحديث لهذه الدراسة بعد ذلك وحتى الآن فإن المعطيات الحديثة الخاصة بالجزائر والمتعلقة بتطور معدل الناتج الداخلي الخام الفردي، نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الناتج الداخلي الخام، ونسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام لا تتلاءم مع متطلبات النهوض الاقتصادي.

جدول 2. تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد للفترة 2007-2015

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو PIB %	1.82	0.75	0.06 -	1.81	0.98	1.38	0.75	1.79	1.84

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي

نلاحظ ضعف وتذبذب في تطور معدل نمو الناتج الداخلي للفرد، ففي حين أن النهوض الاقتصادي يشترط حدوث قفزات سريعة وقوية لهذا المعدل خلال فترة زمنية لا تتجاوز الـ 10 سنوات، فإن تطوره لم يتجاوز عتبة 2% في أحسن الحالات، كما سجل تراجعاً في بعض السنوات (بـ 0.06 % سنة 2009).

جدول 3. تطور معدل التدفق الصافي للاستثمار (%من PIB) للفترة 2007-2015

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل IDE من PIB%	1.25	1.54	2	1.42	1.28	0.71	0.80	0.7	0.24 -

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي

من خلال الجدول نلاحظ تواضع في مستويات التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما شهدت سنة 2015 تراجعاً يقدر بـ 0.24 %، ما يعكس ضعف جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمار، وهو وضع غير ملائم تماماً للنهوض الاقتصادي.

جدول 4. تطور معدل نمو الصادرات (%من PIB) للفترة 2007-2015

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الصادرات PIB%	47.1	48	35.4	38.4	38.8	36.9	33.2	30.5	23.6

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي

يبين الجدول تراجعاً كبيراً في نسبة الصادرات بسبب انهيار أسعار المحروقات منذ عدة سنوات، مع العلم أن هذه الصادرات مرتبطة أساساً بهذا القطاع، في حين أن تحقيق النهوض يحتاج إلى تكثيف وتنويع في الصادرات، وهو ما لم يتحقق للجزائر حتى الآن .
أما بالنسبة للمؤشرات الأخرى المساعدة على النهوض الاقتصادي، وباستثناء مؤشر التنمية البشرية الذي صنف الجزائر ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة في المرتبة 83 من بين 188 دولة (قيمة المؤشر 0.74 بالنسبة للجزائر في 2016) (تقرير التنمية

البشرية، 2016)، فإنه تم تسجيل أرقام متواضعة جدا بالنسبة للمؤشرات الأخرى، خاصة بالنسبة لمؤشر مناخ الأعمال الذي قدر بـ76.08 (أقل من مستوى المؤشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 79.3)، حيث احتلت الجزائر المرتبة 145 فقط من بين 189 دولة سنة 2016 (A World Bank Flaship report, Doing Business 2017)، وهو ما يعكس مستوى الصعوبات التي تعاني منها بيئة الأعمال في الجزائر خاصة ما يتعلق بالعراقيل البيروقراطية التي تواجه المؤسسات، وصعوبة الوصول إلى التمويل....إلخ.

كما أن مؤشر الحوكمة لسنة 2015-2016 وضع الجزائر في المرتبة الـ 20 إفريقيا مسجلا قيمة 52.9 (قاعدة بيانات البنك العالمي، 2017) ما يستدعي بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بكفاءة الدولة، نوعية الإطار التنظيمي، وضعية الحقوق، ومكافحة الفساد.

من جهة أخرى فقد احتلت الجزائر المرتبة 87 من بين 140 دولة بالنسبة لمؤشر التنافسية الشاملة، وذلك حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2015-2016، وهو ما يعكس ضعف الصناعة المحلية والقدرات التكنولوجية، والإطار الاقتصادي ككل. يدفعنا هذا الواقع إلى التساؤل حول مدى مصداقية هذا المؤشر في قياس مستويات النهوض الاقتصادي بالنسبة لدول معينة، من بينها الجزائر على الأقل.

3-2- التحديات التي تواجه الجزائر في مساعيها لتحقيق النهوض الاقتصادي كهدف انتقالي إلى التنمية الشاملة:

3-2-1- معالجة الأولوية الخاطئة للبعد الكمي على البعد الكيفي في التنمية:

بالنسبة للجزائر، فإن تحقيق التنمية بقي يخضع لمنطقية اقتصادية تقوم على إعطاء الأولوية للمقاربة الكمية التي جعلت اهتمام السلطات الوصية ينصب حول قنوات ضخ الموارد المالية المتاحة في الاقتصاد، أي " تنقيذ الاقتصاد (monétisation)"، وإهمال

البعد الكيفي في التمويل (monétarisation) الذي يركز على التوظيف الأمثل للموارد النقدية المتاحة من خلال تحويل الموارد النقدية إلى رأسمال استثماري منتج. حيث أن الميزة الغالبة للإستراتيجية التنموية التي طبقتها الجزائر، خاصة منذ سنوات 2000 ، هي الاختلال الكبير في توجيه الموارد المالية من خلال التركيز على قطاعات معينة مثل البنى التحتية، السكن، والصيغ المختلفة لدعم تشغيل الشباب، وإهمال القطاعات المنتجة وتنويع الاقتصاد، وحتى وإن كانت هذه المشاريع ضخمة ومهمة، فإنها لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق التنمية.

3-2-2- إعادة بعث إطار الحوكمة: بحيث يجب تهيئة رؤية تقوم على فكرة أن التنمية تتجاوز مسؤولية الدولة (تأتي من الأعلى)، حيث تتعدى ذلك إلى دور الأفراد من خلال بناء رؤيتهم الخاصة حول التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار قدراتهم والإمكانات المحلية المتاحة وتحديد الأولويات. حيث أن ضعف مؤسسات الحوكمة ينعكس بصورة سلبية على النمو خاصة من خلال فقدان الثقة التشاركية (بين الزبائن، الموردين، الشركاء، الدولة.....)، بالإضافة إلى تحطيم القدرة التنافسية للمؤسسة، وصعوبة الوصول للتمويل وأنظمة التأمين، وبالمقابل فإن إعطاء الأولوية المطلقة للحوكمة، والنوعية الجيدة للمؤسسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ومختلف الهيئات، سيؤدي بطبيعة الحال إلى تسريع التنمية.

3-2-3- ترقية الإطار التمويلي: يشكل نظام التمويل وعلاقة المؤسسات مع البنوك نقطة ضعف واضحة في الاقتصاد الجزائري من خلال غياب ثقافة الحوار والتعاون بين الطرفين، ولذلك يجب تحسين هذه العلاقة من خلال مراقبة المؤسسات في مجال التمويل، وتحسيس الأعوان ذات الفائض التمويلي (الأسر) بضرورة التخلي عن عقلانية الاكتناز، وتشجيع الادخار من خلال خلق منتجات بنكية تتلاءم مع ثقافة الأفراد (منتجات مالية غير ربوية) من جهة، ومع الاحتياجات التمويلية للقطاعات وحجم المؤسسات من جهة أخرى (ترقية القروض المصغرة)، كما يجب إعادة النظر في السياسات التمويلية من خلال التخلي عن سياسة التمويل النقدي الكمي للمشاريع (خاصة في إطار الصيغ المختلفة لدعم

تشغيل الشباب) والتركيز على التمويل الكيفي القائم على التحويل الفعلي للموارد المالية إلى رأس مال منتج، ولا يكون ذلك إلا من خلال الدراسة الجدية للمشاريع، وتطوير الشراكة والاستثمار المنتج.

الخاتمة.

يعبر مصطلح النهوض الاقتصادي عن مفهوم معقد ومتعدد الأشكال، فهو يتعدى الرؤية التقليدية القائمة على اختصار تحقيق التنمية في مجرد تسريع النمو إلى ضرورة تحقيق تحولات اقتصادية وتكنولوجية، وتنظيمية عميقة، حيث أن التنمية هي عبارة عن سيرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية متكاملة موجهة إلى تحقيق هدف أسمى هو تحسين المستوى المعيشي للمجتمع القائم على المساهمة الفعالة والنوعية في التنمية والاستفادة من مزاياها بشكل عادل، وبناءا على ذلك يمكن القول أن مفهوم النهوض الاقتصادي يشكل أداة تسيير ناجعة يمكن استغلالها من طرف السلطات المعنية في دفع المجتمع ككل نحو النهوض الاقتصادي باعتباره هدفا انتقاليا للوصول إلى الهدف الأسمى المتعلق بتحقيق التنمية الشاملة في الأفق القريب.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- إسماعيل محمد بن قانة (2011)، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ص 105.
- 2- صبحي تادرس قريصة (2010)، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 165.
- 3- هشام محمود الإقداحي (2009)، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 122 .

4- محمد صفوت قابل (2008)، نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 230.

مواقع الانترنت:

تقرير التنمية البشرية 2016 / www.worldbank.org (تاريخ الاطلاع 2017/08/06).

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

- 1- **Moubarack Lo** (2017), L'émergence économique des nations : Définition et mesure, L'harmattan ; Sénégal , p108
- 2- **Philippe Deubel** (2008), Analyse économique et historique des sociétés contemporaines , Pearson, Education France, p507,510

المقالات:

- 1- **Hakim Ben Hammouda, Mustapha Sadni Jallab, René Sandretto**(2010), Crise globale et émergence, Mondes en développement, n° 150, p50.
- 2- **Jean-Louis Thiébault** (2011), Comment les pays émergents se sont-ils développés économiquement? La perspective de l'économie politique, Revue internationale de politique comparée, n°3, p35.
- 3- **Marcel Mbaloula** (2011); La problématique de l'émergence économique des pays en voie de développement, Revue Congolaise de Gestion, n°14, Editions ICES, p111 .
- 4- **Nathalie Avallone, Françoise Nicolas** (2003), Théorie de la croissance: Les leçons pour les pays en développement, Revue sélective de la littérature théorique et empirique, Économie internationale, N° 75/EI, p4

الملفات:

- 1- **Tchana Senguet sylvie A** (2011): Economies Emergentes et Développement, 58th World Statistical Congress, Dublin, pp5620-5624

2- **William Bolouvi, Kodzo Hevi, Demebia Wonegou** (Mars 2015), L'émergence économique, Colloque national: «Quelles politiques pour l'émergence du Togo?» .

مواقع الانترنت:

1- **Moubarack Lo**(2008), L'émergence économique des nations : Définition et mesure, p23,27,30, www.afdb.org (consulté le 12/04/2017)

2- databank.banquemondiale.org/data/home.aspx (consulté le 20/07/2017)

3- A World Bank Flaship report, Doing Business2017,Algeria, www.worldbank.org(consulté le 05/08/2017)

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول
1	تصنيف الجزائر حسب مؤشر ISEME لسنة 2003
2	تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد للفترة 2007-2015
3	تطور معدل التدفق الصافي للاستثمار (%من PIB) للفترة 2007-2015
4	تطور معدل نمو الصادرات (%من PIB) للفترة 2007-2015

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل
1	الأشكال المختلفة للاقتراب الاقتصادي